البطالة.. والمشروعات الصغيرة

أول قانون لحماية صغار المستثمرين ومواجهة مشاكل التمويل بجميع المحافظات

● ضياء عبدالحميد

هل حققت تجربة الحكومة درجة النجاح المطلوبة فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟.. وما مدى ما وفرته من فرص العمالة.. ومدى مساهمتها فى التجارة الخارجية.. بل ومدى نجاحها فى إحلال الواردات وزيادة الصادرات؟!

.. هل هذه الاستفسارات أصبحت تفرض نفسها حاليا على الساحة الاقتصادية خاصة فى ظل المناقشات التى دارت حول قانون المشروعات الصغيرة الجديد كمحاولة لحل مشكلة «البطالة» وإيجاد حل للمشاكل والمعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة المتعثرة وعلى رأسها مشكلة التمويل.. خاصة بعد أن أثبتت الأرقام أن ٣,٥ فى المائة فقط من هذه المشروعات هى التى تحصل على تمويل من البنوك والمؤسسات المالية!

● هانى سيف النصر: فلسفة «الشباك الوا

● د.نادر رياض: مطلوب إنشاء صندوق خاص لتنمية الم

● د.هبة حندوسة: إقامة مناطق صناعية للمش

● د.عالية المهدى: ٣,٥ فى المائة فقط من المشرو

وقد يقال إن القانون الجديد قد يحل بعض هذه المشاكل. ولكن الأمر ـ حسب رأى الخبراء الاقتصاديين، لا يرتبط بقانون.. ولكن الأمر يتعلق بالمؤسسات وبالعلاقات التجارية والضرائبية التى قد تتعارض مع بعضها، ولا تؤدى إلى نجاح المشروعات الصغيرة.. حيث أكدوا فى نفس الوقت على ضرورة زيادة الكفاءات الاقتصادية لهذه المؤسسات حتى لا تفشل!!

لم يعد الأمر موضع جدل فى أن النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة من أولويات إعادة ترتيب البيت المصرى من الداخل، وبات من الضرورى التغلب على ما يعترض تلك الصناعات من مشاكل ومعوقات بفكر جديد يتفق مع ما تبناه المؤتمر السنوى للحزب الوطنى من ضرورة إيجاد آليات وحلول غير تقليدية لمتطلبات المرحلة القادمة..

فالصناعات الصغيرة والمتوسطة هى القاعدة التى يرتكز عليها التشكيل الهرمى للصناعة..

وإنه كلما ازداد حجم قاعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة اتساعا أمكن لقمة الهرم الصناعى أن ترتفع دون حدوث خلل فى التوازنات وصولا للتأهيل لبناء القدرة التنافسية، ومن ثم القدرة التصديرية وزيادة القيمة المضافة فى المكون الصناعى المصرى.

وبالتالى فلا يمكن لمجتمع صناعى أن يتقدم دون الاعتماد على قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة يتفاعل معها أخذا وعطاء على مستوياتها الثلاثة سواء على مستوى الوحدة الإنتاجية وما يرتبط بذلك من رفع وتنمية للمهارات الصناعية لدى الأفراد على مختلف التخصصات، أو على مستوى الدور الذى تلعبه بعد وصولها لمرحلة النضج كصناعة مغذية لصناعات أكبر، أو على مستوى التجمعات الصناعية ذات التوجه التكنولوجى الراقى أو التصديرى.

١٠٪ من المشتريات الحكومية

ويتحدث هانى سيف النصر المدير التنفيذى للصندوق الاجتماعى مؤكدا على دور المشروعات الصغيرة كآلية أكثر فاعلية فى الحد من مشكلة البطالة والتخفيف من الفقر ورفع مستوى المعيشة، ومن هذا المنطلق فإن الصندوق الاجتماعى يدعم ويساند مختلف الجهود البحثية التنموية والتى نسترشد بها فى رسم التوجهات الاستراتيجية فى ضوء مهامه الأساسية، كما تتطلب الطبيعة الخاصة لبعض مهام الصندوق ـ كشبكة ـ أمان اجتماعى واقتصادى ـ أن يكون الصندوق مستعدا دائما لتولى إدارة وتنفيذ برامج طارئة.

● هانى سيف النصر

● د. هبة حندوسة

ويواكب كل هذا صدور أول قانون لتنمية المشروعات الصغيرة والذى استغرق الإعداد له وصياغته ومناقشته أكثر من ١٨ شهرا متصلة، حيث تحاول فلسفة القانون توفير بيئة مواتية ومناخ مناسب لتنمية المشروعات الصغيرة.

فقد جاء القانون بتعريف واضح ومبسط يحسم أى خلاف، كما حدد جهة مختصة بالتنسيق والتخطيط لجهود تنمية المشروعات الصغيرة مع مختلف الوزارات والأجهزة المعنية ومؤسسات المجتمع المدنى وأفرد القانون حزمة من التيسيرات للتأسيس والترخيص من خلال فلسفة «الشباك الواحد»، وحزمة من الحوافز تضمنت توفير تمويل ميسر غير مركزى ومنتشر فى جميع المحافظات، وآليات لتحمل مخاطر الائتمان عن المشروعات الصغيرة، وتوفير للأرض اللازمة لإقامتها أو توفير أسواق لمنتجاتها وبأسعار ميسرة.

كما خصص القانون لهذه المشروعات نسبة ١٠ فى المائة على الأقل من المشتريات الحكومية، كما سن آلية عادلة وسريعة لفض المنازعات، وتعتبر إجراءات التفتيش والحماية من وقف النشاط التعسفى إلى جانب توفير مشورة قانونية مجانية ومعونة فنية متنوعة.

ويضيف هانى سيف النصر بأن القانون ليس هو نهاية المطاف، كما أنه لن يكون العصا السحرية التى ستحل كل المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة بين يوم وليلة، ولكن هناك جهودا متوازية أخرى لازمة لتحقيق طموحات المشروعات الصغيرة المصرية..

كما أن هناك جهدا كبيرا مطلوبا لإقامة وإدارة الوحدات الخاصة بتسجيل وترخيص المشروعات الصغيرة وتيسير إجراءاتها فى جميع المحافظات.

والسؤال الذى يطرح نفسه:

ما هو التوجه الاستراتيجى للصناعات الصغيرة والمتوسطة وما هى رؤية المسئولين عن تنمية هذا القطاع الحيوى؟

يقول الدكتور نادر رياض رئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات المصرية: إن واقع الأمر أن الاستراتيجية القومية تحتاج فقط لإطار تشريعى ينظم العلاقة بين الأطراف دون تعارض أو تكرار للجهود المبذولة على الساحة على اختلاف توجهاتها.. والبداية تكون دائما الميزة النسبية وصولاً للميزة التنافسية.. والميزة النسبية هى ميزة طبيعية فى مفهومها يخص الله بها منطقة ما بإمكانيات طبيعية ومهارات للسكان مثال ذلك..

تطوير صناعات الخزف والصينى وصناعة المحروقات بإدخال الميكنة عليها بحيث تكون الأوعية والقوارير الناتجة بعد التصنيع قابلة للتصدير، وكذلك زراعة البلح بواحة سيوة وما يترتب عليه من عمليات تصنيع وتغليف

● المشروعات الصغيرة هل تجد حلاً لمشاكلها مع القانون الجديد ؟

... وتيسيرات جديدة للتأسيس والترخيص

...وات.. واستبعاد الصندوق الاجتماعى وهيئة الاستثمار!

...وعات المتشابهة.. ومجلس لمناقشة المعوقات

...ت تحصل على تمويل من البنوك والمؤسسات المالية!

وعمليات تسويقية محليا وخارجيا أيضا عمليات تصنيع الأسماك ببحيرة السد العالى وبحيرة البردويل وتسويقها، وتجفيف الفواكه والحاصلات الزراعية، واستخلاص الزيوت فى مواقع زراعة الزيوت والحبوب فى مواقع زراعتها المجمعة، وعصر وتركيز الطماطم.

مطالب أساسية

ويقول الدكتور نادر رياض بأن قانون تنمية المشروعات الصغيرة يمثل خطوة مهمة نحو رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة وبصفة خاصة يستجيب للطموحات المعقودة على هذه المشروعات إلا أنه لتحقيق الفاعلية المرجوة من هذا القانون، ولتأكيد قابليته للتنفيذ فإنه من الأهمية بمكان أن تراعى فيه المبادىء الأساسية التالية:

● إنشاء صندوق جديد لتنمية المشروعات الصغيرة تكون تبعيته مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء ـ وعدم إسناد هذه المهمة لجهاز قائم بالفعل كالصندوق الاجتماعى نظرا لاختلاف توجهه ـ الاجتماعى أساسا ـ وواجباته وأدواته وخبراته، عن تلك التى يفترض أن تتوافر للصندوق الذى سيكلف برعاية وتنمية المشروعات الصغيرة.

كما يلزم ـ تحقيقا لسياسة الدولة وتوفيرا لمستوى جيد من الأداء الحكومى ـ أن تكون جميع السلطات التنفيذية اللازمة لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة فى يد الجهاز المقترح، وبالتالى فليس ثمة ما يدعو لإسناد بعض منها للهيئة العامة للاستثمار، نظرا لأن توجهها ونظامها يبعدانها عن المجال التخصصى لتنمية المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى أن المشروعات الصغيرة لا تخضع لقانون الاستثمار ولا تنطبق معاييره.. فضلا عن تجنب تشتيت المسئولية عن الأداء المرجو ونتائجه.

● كما يجب استقلالية المشروع الصغير فى الملكية والإدارة بحيث لاتزيد مشاركة أى كيان أكبر عام أو خاص فيه عن ٢٥ فى المائة، ضمانا لاستقلالية المشروع..

● مع أهمية التمسك بمنح مزايا للمشروعات الصغيرة، مثلما تفضلت به الحكومة فى مشروعها من تقرير إعفاء ضريبى لهذه المشروعات لمدة ثلاث سنوات إلا أنه يلزم أن تحظى المشروعات الصغيرة بعد انتهاء مدة الإعفاء بمعاملة ضريبية تفضيلية تتمثل فى الخضوع لفئة ضريبية موحدة لاتزيد على ١٥ فى المائة، ويرتبط بهذا أيضا إعطاء المشروعات الصغيرة ميزة تفضيلية فى نظام المشتريات الحكومية، وهو الأمر الذى يخلق آلية تعاون المشروعات الكبيرة والصناعات الصغيرة وتيسير إجرائها فى جميع المحافظات..

مشاكل الضرائب والتمويل!

وفى مناقشات حول نفس الموضوع ومن خلال دراسة جديدة شاملة عن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أقام منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا تحت إشراف الدكتور سمير رضوان المدير التنفيذى للمنتدى ـ ورشة عمل لعرض هذه الدراسة التى قامت بها الدكتورة عالية المهدى أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة.. أوضحت هذه الدراسة أن وجود هذه المشروعات فى مراكز وتجمعات وكبر حجم المشروع يمثلان العنصر الرئيسى للنجاح والاستمرار، كما أن انخفاض حجم الأرباح وارتفاع أسعار الضرائب وصعوبة الحصول على التمويل خاصة مع رفض البنوك الإقراض، بجانب تخوف أصحاب المشروعات من الاقتراض من البنوك بسبب المشاكل التى تنشأ بعد ذلك، كل ذلك يعتبر من أهم المشاكل التى تواجه المشروعات الصغيرة.

جزء آخر أبرزته الدراسة وهى تمركز المشروعات الصغيرة فى المدن الحضرية الكبرى، التى تستوعب ٣٥٪ منها وهو ما يمثل تحيزا واضحا، حيث يصل حجم السكان فى هذه المدن حوالى ١٩٪ فقط من إجمالى السكان..

ومن النقاط المهمة التى أبرزتها الدراسة هى أن أغلب المشروعات الصغيرة تمت فى مجال التجارة والتى تستوعب ٦٥ فى المائة منها، بينما لا تمثل المشروعات الصناعية إلا نحو ١٥,٧ فى المائة فقط، كما أن ٣,٥ فى المائة فقط من المشروعات تحصل على تمويل من المؤسسات المالية الرسمية لرأس المال المبدئى للمشروع.

كما أن هناك نسبة تقدر بـ١٢ فى المائة من المشروعات حدث بها ارتقاء فى وضع العمال، حيث زاد عدد العمالة بها من ٣ عمال إلى ١٢ عاملا، وفى المقابل انخفض عدد العمالة فى ٣ فى المائة من هذه المشروعات، لكن الشىء الملفت للنظر أن هناك نسبة خروج عالية جدا لهذه المشروعات من السوق بعد فترة من العمل، أو باللغة الاقتصادية هناك ـ احتراق ـ للمشروعات وعدم وجود استمرارية لها!

إنشاء مناطق صناعية للمشروعات المتشابهة

وفى تعليق آخر للدكتورة هبة حندوسة أستاذة الاقتصاد بالجامعة الأمريكية حددت من خلاله أسباب نجاح بعض المشروعات الصغيرة وفشل البعض الآخر مرجعة ذلك إلى محددات معينة منها حجم المشروع والخبرة والإدارة والتجمعات والمناخ المؤسسى، مؤكدة فى ذلك على ضرورة وجود تجمع أو منطقة صناعية لتخصص معين لهذه المشروعات، ويكون هناك تنسيق وشبه تعاون بين الصناعة الواحدة وبعضها البعض، لأن ذلك سيخلق نوعا من المناخ الجيد والبسيط لهذه المشروعات وستحدث قفزة فى نمو هذه المشروعات ذات التخصص الواحد، ومن الضرورى أيضا إنشاء مجلس للتنافسية يناقش المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وعلى رأسها مشكلة التمويل.

كما أن المشروعات الصغيرة تحتاج إلى تحديث لنظام التكنولوجيا وهذا التحديث مرتبط برعاية الدولة ودعم العملية التدريبية وتطوير البنية الأساسية، والدعم الفنى وهى كلها أمور غاية فى الأهمية حتى تستطيع بعض الصناعات فى مصر مثل صناعة الأثاث فى دمياط على مواجهة المنافسة والعولمة.

● د. عالية المهدى

● د. نادر رياض